التعليق على قرار قضائي:

من الناحية المنهجية لا يختلف إعداد المقالة عن التعليق على قرار قضائي بحيث توجد دائما فكرة عامة و خطة.

تتلخص الفكرة العامة و الخطة من القرار القضائي.

تكمن الخصوصية المنهجية في المرحلة الأولى: التحليل.

ينقسم إعداد تعليق على قرار قضائي بدوره إلى مرحلتين، مرحلة لتحليل القرار و أخرى للتحرير.

- **مرحلة تحليل القرار**:

للتمكن من تحليل قرار يجب إستخراج بصفة دقيقة الوقائع التي أثارت الإشكال القانوني الدي قامت الجهة القضائية المصدرة للقرار بالفصل فيه. بعد ذلك يقوم المترشح بإعداد تسلسل للإجراءات التي سبقت إصدار القرار.يتساءل بعد ذلك، و هي المرحلة الحاسمة، عن المشكل القانوني الذي يفترض أنه حل بصدور القرار و كذا حول تسبيب هذا الحل.

يجب فهم أن التعليق لا يقتصر فقط على النطوق (الإجابة التي قدمت للمتقاضي) و لكن أيضا على الأسباب (التفكير القانوني الذي اتبعه القاضي حتى توصل لهذه الإجابة).

عند هذه المرحلة يصبح ممكنا تقدير الإختيار الذي قام به القاضي و الأسباب الظاهرة و الكامنة التي قادت هذا الأختيار و أيضا تحديد أثر هذا القرار و تقديمه.

تتطلب هذه المعالجة التحليلية وضع القرار ضمن تيار اجتهاد قضائي أو تشريعي يتعلق بالمسألة القانونية التي فصلت فيها الجهة القضائية. من الملائم أيضا أن يحاول المترشح مقارنة القرار بالأراء الفقهية المرتبطة بذلك.

تسمح هذه العملية بالتأكيد من استخلاص إشكالية و خطة. في حالة إذا تضمن القرار عدة إشكالات قانونية متساوية من حيث الأهمية، يخصص لكل إشكال قسم خاص به إلا في حالة إمكانية جمع بعضها.

- **تحرير التعليق على القرار**:

مقدمة التعليق على القرار القضائي عادة قصيرة و يقتصر فيها، بعد جملة عامة للتقديم، على عرض الوقائع و الإجراءات المتبعة و الحل و الأساس القانوني الذي أعطته الجهات القضائية التي فصلت سابقا و المشكل القانوني المطروح و أخيرا الحل الذي توصلت الجهة القضائية التي أصدرت القرار و تسبيبها لذلك.

الإعلان عن الخطة يجب أن يتبع مباشرة هذا التحليل للقرار.

من حيث المبدأ يجب أن تتبع خطة التعليق على القرار من تسبيب القرار محل التعليق.

في حالة ما إذا تضمن القرار مشكلتين قانونيتين متباينين ينصح بتخصيص قسم لكل مشكل قانوني، نفس الشيء في حالة ما إذا كان القاضي في تسبيبه قد اعتمد على مرحلتين متميزتين، في حالة ما إذا لم يتضمن القرار ذلك ينصح المترشح بأن يخصص قسم لشرح الحل الذي توصل إليه القاضي و قسم أخر للتحليل النقدي للقرار و على المترشح في هذا المجال أن يبذل جهدا في تحديد عنوان كل قسم.

يجب أن يتضمن عرض التعليق على القرار تحليلا كاملا لتسبيب القرار و أن يعلق على كل حيثية فيه حتى المقتضبة منه، هذا التحليل يجب أن يربط بين القرار و القرارات أو الأحكام (السابقة أو اللاحقة) التي تتعلق بنفس المشكل القانوني و ذلك قصد إظهار تطور الإجتهاد القضائي، يتضمن العرض أيضا رأي المترشح في القرار سواء كان سلبيا أو إيجابيا مع تقدير التفكير القانوني الذي اتبعه القاضي، هذا التحليل القدي يمكن أن يظهر أيضا، تجانس القرار من عدمه مع الإجتهاد القضائي.

الخطأ الذي يرتكبه عادة المترشح أو الطالب أثناء الدراسة هو إتخاذه من التعليق على القرار ذريعة لإعادة كتابة الدرس المتعلق بالمشكل القانوني المطروح، هذا ما يمكن اعتباره مشكلا منهجيا لأن المترشح بهذه الطريقة لا يعلق على القرار أو الحكم.

يجب على المترشح أن يفكر بذكاء في توظيف معارفه القانونية في سياق تحليل القرار و ليس بهدف إظهار أنه يحفظ جيدا الدرس.

الخطأ الثاني الذي يرتكبه المترشحون عادة هو قيامهم بالتعليق على وقائع القرار في حين أن التعليق ينصب على التسبيب و كيفية توصل القاضي إلى الحل القانوني.

خلاصة لما سبق، يشكل التعليق على قرار قضائي أحسن وسيلة لتقييم دارس القانون و تقدير ثقافته القانونية على الرغم من أنه يعتبر أصعب اختبار بالنسبة للمترشحين و الطلبة عموما مهما كان زادهم المعرفي، بحيث تتطلب الإجابة الجيدة أن يكون لدى المترشح قدرات متنوعة تخص معرفته الجيدة للقانون و قدرته على التفكير القانوني و قدرته على الإستخلاص و أيضا أسلوبه و تحكمه في اللغة.

أولا: كيفية إعداد المذكرة الإستخلاصية:

طلبة معاهد و كليات الحقوق عادة غير متعودين على إعداد مذكرة إستخلاصية خلال دراستهم الجامعية بهدف هذا النوع من التقييم أساسا إلى تقدير إذا ما كان المترشح يمتلك

القدرة على القيام بتقديم واضح و موضوعي و تلخيصي إنطلاقا من وثائق تسلم له عند الإختبار، يتكون الملف الذي يسلم للمترشح من وثائق عامة مثل القوانين و التنظيمات أو الإجتهاد القضائي و أخرى ذات طابع تحليلي مثل الدراسات الفقهية و المقالات الصحفية...الخ و عليه فإنه ليس من الضروري أن تكون للمترشح معارف حول المسألة موضوع الإختبار.

يتطلب هذا الإختبار من المترشح أن يتحكم بكيفية جيدة في التوقيت المخصص للإختبار و أن يوزعه على مراحل مختلفة(تحليل الوثائق و دراستها، إعداد خطة مناسبة و تحرير المذكرة).

كما يدل عليه إسم الإختبار فإن الهدف منه هو الإستخلاص.

و هو ما لا يعني:

- جمع وثائق و إعداد حوصلة لكل وثيقة.
- نتيجة أفكار مقدمة بالتتالي بدون أساس منهجي.
- عرض حال عن قراءة الوثائق و موجز مقتضب لمختلف النصوص.
- شرح النصوص الموجودة في الملف.

التعبير عن رأي شخصي يتعلق بالنصوص أو الأفكار التي تعرضها أو اتخاذ موقف تجاه المناقشة التي أثارها الموضوع محل الإختبار.

و إنما يعني:

- مجموعة عناصر منظمة كانت قبل ذلك متفرقة أو غير متناسقة مع بعضها.
- تشكيل متجانس و مرتب يقارن من خلاله المترشح الوثائق المقدمة مع المسائل القانونية محل الإستخلاص.
- أفكار متسلسلة حسب مراحل تفكير تم تصويرها في إطار تحليل الإشكالية.
- التمييز بين المسائل الأساسية و الأخرى الثانوية بحيث يمكن على أساسها التوصل إلى مقابلة النصوص و تلاقي الأفكار و هو ما يسمح من تقدير مهارة المترشح و استعداده للوظيفة المستقبلية (القضاء) التي تعتمد على إعادة كتابة أفكار الأخرين أو على النقل الحرفي و إنما تعتمد على روح النقد و الإختيار و إظهار هذا الإختيار.
- تلخيص حيادي و موضوعي و عليه تفادي استعمال ضمير المتكلم و عدم التحمس لرأي و تقديم و جهة النظر الشخصية بحيث يكون تلخيصا وفيا لا يحرف أفكار المؤلفين عن موضعها و لا يحملها أكثر مما تعنيه.

1- **تحليل الوثائق و دراستها**:

تتطلب هذه المرحلة من المترشح أن يعالج المسألة بطريقة منهجية جيدة و ذلك بإتباع ما يلي:

- أخد نظرة سريعة على الوثائق التي يتألف منها الملف (عادة ما يذكر في الصفحة الأولى قائمة الوثائق المرفقة).
- الشروع في قراءة الوثائق مع إتباع بكل بساطة الترتيب الذي سلم في الملف، غير أنه في بعض الحالات من الأفضل أن يقوم المترشح بترتيب الوثائق حسب طبيعتها (نصوص قانونية، آراء فقهية، إجتهاد قضائي...)
- خلال القراءة يركز المترشح على فهم كل وثيقة و يحاول الإحتفاظ في ذهنه بالمعلومات التي يرى أنها أكثر ملائمة للمسألة المعروضة و أكثر أهمية لها، يمكن خلال هذه المرحلة تسطير الجمل أو الفقرات و بالتوازي مع ذلك تسجيل الأفكار الهامة التي تحتويها الوثيقة في المسودة قصد تسهيل إعداد خطة المذكرة لاحقا، ينصح المترشح بكتابة ما استخلصه من كل وثيقة بكيفية تجنبه العودة إليها في كل مرة ربحا الوقت.
- بالتوازي مع تقدم قراءة الوثائق يحاول المترشح أن يستخرج بعض الأفكار الرئيسية للخطة.
- عند نهاية قراءة الوثائق و تحليلها، يتعين على المترشح أن يقوم بترتيبه إذ يمكن من خلال ذلك التعرف مثلا على تطور الإجتهاد القضائي مع مراعاة إمكانية تكامل الوثائق أو تعارضها حسب محتواها و هو ما يؤدي إلى استخلاص الخطوط العريضة للملف و الشروع بعد ذلك في إعداد الخطة المناسبة و تحرير المذكرة.

2- **تحرير المذكرة الإستخلاصية**:

هذه المرحلة لا تختلف عن الإختبار الذي يتعلق بتحرير مقالة و تعتبر أبسط منها، ذلك أن الخطة لا تعتمد أساسا على الأفكار الشخصية للمترشح و إنما على تبسيط ما احتوته الوثائق المختلفة.

تهدف الخطة عموما في المذكرة الإستخلاصية إلى ضمان تقديم كامل و واضح و موضوعي لمحتوى الملف.

يحدد عدد الصفحات بـ 03 إلى 04 على الأكثر و من الضروري عند تحرير المذكرة الإستخلاصية أن يتمكن القارئ بسهولة من الرجوع للوثيقة التي أعتمد عليها و هو ما يسمح له أيضا من التحقق من إستعمال الوثائق و المعلومات المطلوبة فيها.

تتضمن الإجابة غالبا مقدمة قصيرة و مباشرة، و عرضا مؤطرا و مبررا، كما ينبه المترشح عند تحريره للمذكرة إلى عدم الإعتماد على النقل الحرفي لجمل الوثائق و فقراتها و إنما التعبير على الأفكار الرئيسية التي تحتويها.

إن كانت المذكرة الإستخلاصية و المقالة تتشابهان كثيرا في القواعد الشكلية فإنهما يختلفان في الموضوع بحيث أن هذه الأخيرة تعتمد أساسا على قدرة المترشح في الإستدلال و توظيف معلوماته بينما يركز المترشح قدرته في المذكرة الإستخلاصية على تقديم صورة وفية و موضوعية لمحتوى الملف دون الإدلاء لرأيه الشخصي أو إضافة معلومات من عنده و لو بصفة ضمنية.

ينصب تقييم المترشح أساسا في هذا الإختبار على ما يلي:

- الفهم الجيد للوثائق.
- تنظيم المذكرة الإستخلاصية.
- التحكم في قواعد اللغة.

ثانيا: نصائح منهجية:

مهما كان السؤال المقترح (تعليق على قرار قضائي أو مقالة أو التعليق على نص قانوني أو حالة تطبيقية أ استشارية) فإن الهدف نفسه و يتمثل في القدرة على معالجة المسألة القانونية بكيفية عقلانية، و على هذا الأساس فإن الأمران الضروريان لذلك هما وضوح التفكير و إنسجامه.

يجب أن يحدد هذان الضابطان في شكل نصائح منهجية للمترشحين قد تكون هذه النصائح عامة تعني كافة أشكال الأسئلة و قد تكون خاصة بكل سؤال حسب طبيعته.

1- نصائح عامة حول الشكل:

- يجب استعمال قواعد اللغة بكيفية سلمية و أن يراعي في ذلك الأسلوب الواضح و المصطلحات الدقيقة مع تفادي الجمل المعقدة أو المبالغ فيها التي من شأنها أن تضايق المصحح و كذا الجمل القصيرة جدا و أسلوب الحديث الشفوي.
- مراعاة أن تكون عناوين الفقرات قصيرة قدر الإمكان و أن لا تتضمن أفعالا و أشكالا كعلامة الإستفهام أو علامة التعجب أو الفاصلة أو النقطتين...إلخ و يجب أن يرتبط العنوان بالفقرة الموالية له و أن يكون معبرا تعبيرا مباشرا و أن لا يكون مقسما قدر الإمكان مثل: إيجابيات كذا و سلبياته.

- إعطاء عناية خاصة لتقديم كل فقرة و يجب أن يستشف منه و بدون أي غموض الأفكار الرئيسية التي سيعرضها المترشح، يمكن استعمال في التقديم المصطلحات المستعملة في العنوان.
- تفادي نقل خطة درس أو كتاب و محاولة قدر الإمكان أن تتبع خطة المترشح من الموضوع المقترح للإختبار و أن يكون هناك ارتباط بينهما و يجب توظيف معلومات المترشح في سياق الإجابة على السؤال المطروح و في حدوده.

2- **نصائح منهجية خاصة بمختلف الأسئلة**:

2-1- **المقالة**:

يطلب من المترشح خلال هذه المرحلة تحديد مفهوم كل مصطلح و تحليله في سياق السؤال ثم ربط المصطلحات فيما بينها قصد التوصل إلى الكشف عن العلاقة فيما بينها.

هذا التحليل للمصطلحات يمكن من تحديد عناصر السؤال و منه تكوين فكرة شاملة حول الإشكالية المطروحة التي تمثل في حدود الإمكان، خلاصة لتفكير شخصي.

لا تمثل إشكالية الموضوع سؤال يطرح و لا إعادة صياغة الموضوع بعبارة أو سؤال أخر بل تمثل إجابة عن السؤال المطروح تتعلق **بفكرة حول الموضوع** سيتم تبيانه من خلال العرض التفصيلي للمقالة.

لا توجد أبدا فكرة عامة واحدة و واحدة فقط للموضوع بحيث تصبح المقالة في هذا المفهوم إجابة قطعية.

تمثل الفكرة العامة التي يكونها المترشح حول الموضوع خط التوجيه لتفكيره و طريقة إستدلاله التي سيبينها من خلال العرض، دون هذه الفكرة العامة لا يمكن التحدث عن إستدلال و برهان و بالتالي لا توجد مقالة.

***- إعداد الخطة**:

يجب أن تسمح الخطة المعتمدة بالدفاع بكيفية عقلانية عن الفكرة العامة، هذه المرحلة تسمى إعادة تركيب الموضوع.

غالبا ما تنقسم الخطة إلى قسمين و هذا إنطلاقا من الإعتبار أن الخطة التي تتضمن قسمين هي الأكثر وضوحا و بالتالي الأكثر إقناعا لأنها بسيطة.

يجب أن يكون الإستدلال ملخصا بحيث تكون عناصره مترابطة ببعضها و هو ما توفره غالبا الخطة من قسمين.

الخطة التي تحترم الأهداف المحددة أعلاه هي حتما خطة جيدة، ما بقي إذن إلا أن نكتشف بالنسبة لكل موضوع الخطة المناسبة له.

لا توجد خطة متصورة مسبقا و مقبولة لأي موضوع، غير أنه يمكن على الرغم من ذلك الإشارة إلى وجود صنفين كبيرين للخطة هما:

*- خطط الترتيب، و التي تهدف إلى تنظيم عناصر الموضوع.

*- خطط الأفكار، التي يعتبر الإستدلال من بديهياتها على الأقل على مستوى العناوين، هذه الخطط يمكن أن تكون متعارضة أو متكاملة.
و لكن يجب أن تؤخذ هذه التفرقة على أنها نسبية، إذ تمكن خطة الأفكار من تنظيم العرض و بالتالي ترتيبه قصد التمكن من معالجة الموضوع بدون تكرار، و من جهة أخرى يجب لخطة الترتيب أن تعتمد على إستدلال حتى تكون جيدة.
خلاصة القول أنه يمكن التطرق للمرحلتين السابقتين من خلال المنهجية التي يطلق عليها **الصفحات الثلاثة**:
الصفحة الأولى: تحديد مختلف العناصر إنطلاقا من تحليل مصطلحات الموضوع.
الصفحة الثانية: مواجهة أو مقارنة محتوى مختلف العناصر(التوافق، الإختلاف).
الصفحة الثالثة: تحديد الإشكالية و إعداد الخطة.

***- التحرير**:
مرحلة التحرير يجب أن تحظى بالعناية الكاملة فهي التي تؤدي للإجابة النهائية التي يقدمها المترشح و هي التي ستكون محل تقدير المصحح و تنقيطه، و عليه فمن الضروري أن يتعود المترشح على تسيير الوقت المخصص للإختبار قصد التمكن من إتمام تحرير الإجابة التي تنقسم إلى ما يلي:
1- **المقدمة**: إنها بالتأكيد العنصر الأكثر أهمية في الإختبار لكونها تقدم التبرير للفكرة العامة التي اختارها المترشح للإستدلال عليها و التي يجب أن يعلن عنها منذ المقدمة و من خلالها تستنتج الخطة، و في هذا السياق ينصح بإتباع الترتيب التالي:

- **عن ماذا سأتحدث؟** (تحليل مصطلحات الموضوع)

بعد جملة عامة تسمح بالدخول في الموضوع يتم تعريف الموضوع (معنى كل مصطلح قبل تحديد الموضوع).

من تعريف الموضوع يتم بعد ذلك تحديد إطاره (نلاحظ هنا بأنها مرحلة أساسية تسمح وحدها بتفادي الخروج عن الموضوع)

- **لماذا أتحدث عن الموضوع؟** (الأهمية)

يمكن أن تكون هذه الأهمية نظرية (مسألة تثير خلافا فقهيا و كانت محل مناقشة) كما يمكن أن تكون أهمية تطبيقية أو لكون الموضوع من بين المواضيع المستجدة.

- **كيف أتحدث عنه؟** (الفكرة العامة و الخطة)

يمكن بهذا الخصوص أن نتطرق للموضوع إنطلاقا من أهميته.

نظرا لأهمية المقدمة يجب أن لا تكون تصنيفا للبديهيات و ذكر معلومة من أجل ذكرها فقط.

2- **العرض**:

يقدم خلاله المترشح محتوى كل قسم من الخطة مع التأكيد على ضرورة الإعتناء بتقديم كل قسم و أجزائه و كذا الإنتقال من قسم لأخر و من جزء لأخر.

3- **الخاتمة**:

لا تعتبر الخاتمة ضرورية لكون أنه مع نهاية أخر قسم من المقالة يفترض أن المترشح أجاب على كل التساؤلات، غير أنه في بعض الأحيان يبقى من الأهمية أن تعد خاتمة تفتح آفاقا جديدة للموضوع.

- **الحالة التطبيقية و الإستشارة**:

يعتبر هذا الشكل من الإختبارات الأقرب إلى الواقع العملي، لأنه يطلب من المترشح أن يجد حلا قانونيا لحالة تطبيقية ملموسة تتميز بعرض للوقائع دون أي ترتيب مسبق.

- **الخطوة التمهيدية**:

يجب أن يتفطن المترشح بصفة خاصة لكيفية صياغة السؤال و صفة طالب الإستشارة، بعدها يتم ترتيب الوقائع سواء من حيث الزمان أو حسب موضوع الإستشارة قصد التمكن بعد ذلك من التكييف القانوني.

هذه المرحلة حاسمة يتم من خلالها ترجمة الوقائع إلى مصطلحات قانونية و هو ما من شأنه أن يحدد مجال الدراسة.

تتمثل المرحلة الصعبة في تحديد الإشكال القانوني المطروح، إن أحسن منهجية هي التحليل التدريجي للموضوع، مثلا: المسؤولية – المسؤلية على أساس الخطأ – ثم هل فعلا تصرف الإدارة يعد خطأ، و ذلك قصد تفادي العرض النظري للدرس.

أصبح الآن بالإمكان البحث عن حل إنطلاقا من النصوص القانونية أو في الإجتهاد القضائي، يمكن أن لا يكون لدى المترشح حلا قطعيا، في هذه الحالة هناك فرضيتان كما يلي:

الأولى: إذا كان هناك حل راجح على حل أخر في هذه الحالة يقوم المترشح بتبيين الحل الراجح مع الإشارة إلى الحلول الأخرى مع تبرير عدم إعتمادها.

الثانية: هناك أكثر من حل للإشكال القانوني المطروح.

يقوم المترشح بعرض كل حل مع تقديم تبريره القانوني و إعطاء المترشح لتقديره الخاص لدرجة نجاح كل حل لتسوية الإشكال القانوني، بطبيعة الحال أي حل لا يوافقه تبرير لا قيمة له.

- **عرض الحل**:

يعتبر تقديم الحالة التطبيقية و الإستشارة أقل شكلية من الأسئلة الأخرى مقارنة بالمقالة أو التعليق على القرار، لا توجد خطة تعد مسبقا لأن الإجابة مرتبطة بمحتوى السؤال.

- إذا تعلق الأمر بإستشارة تتضمن إشكالا قانونيا واحدا يتبع المترشح الخطوات التالية دون أي شكلية معينة، التكييف(ترجمة الوقائع لمصطلحات قانونية)، الإشكال القانوني، الحل، تبرير الحل.
- إذا تعلق الأمر بحالة تطبيقية تتضمن إشكالات قانونية يتم إعتماد أقسام للإجابة بقدر الإشكالات القانونية المطروحة بدون التفكير في التوازن ما بين الأقسام مع الإشارة إلى إمكانية الجمع بين المواضيع إذا أمكن ذلك.
- **المقدمة**:

يجب أن تكون قصيرة جدا و تتضمن التذكير بالوقائع الأساسية مرتبة زمنيا.

بعض الوقائع بإمكانها أن تكون محل تكييف قانوني منذ البداية إذا ما كان هذا التكييف بديهيا مثلا جريح يمكن أن يطلق عليه وصف ضحية و لكن في أغلب الوقائع يطرح التكييف صعوبة و عليه ينصح المترشح بعدم التعرض له في المقدمة.

في نهاية المقدمة يقوم المترشح بعرض تصوره للإجابة عن الحالة التطبيقية.

هناك طريقتان:

1- هناك أسئلة يمكن أن ترافق الحالة التطبيقية: يقوم المترشح بالإجابة عنها حسب الترتيب الذي طرحت به.
2- في حالة عدم طرح أسئلة يقوم المترشح بإختيار الأسئلة المناسبة التي يمكن أن تطرح، يقوم المترشح بعد ذلك بإستخراج الإشكال القانوني أو الإشكالات القانونية وفقا للترتيب الذي سيسردها به.

العرض:

يجب على المترشح أن يفه أن الحل الذي يطرحه له قيمة أدنى عند المصحح من التفكير الذي توصل من خلاله المترشح للحل، و عليه فإن المترشح مدعو إلى التركيز على التأسيس القانوني و إيجاد تبرير للحل المقترح، و لهذا الغرض يمكنه أن يقوم بذلك:

- إنطلاقا من النصوص القانونية و يدعمها بالإجتهاد القضائي و الفقه قدر الإمكان.
- أن يقتصر على ما هو ضروري للإجابة في حدود الإشكال القانوني.

و أخيرا يجب على المترشح أن يتوصل إلى حل واحد فقط لكل مشكل قانوني مطروح مع تقديمه بكيفية مجسدة.

التعليق على نص قانوني:

يتطلب التعليق على نص **قدرة على التركيز و تحليلا نقديا و معارف قانونية**.

يشبه التعليق على نص قانوني المقالة و يتمثل في تطرق المترشح للإشكالية التي يطرحها النص القانوني و معالجتها و التعبير عن رأيه الشخصي بشأنها بمصطلحات دقيقة و لكن بمحاولة التفكير مع واضح النص و التحليل معه، يتطلب الأمر من المترشح أن يفهم النص و يدرك بنيته و كذا أبعاده (الإطار القانوني، مجال التطبيق، الخصوصية إلخ...) و من المهم جدا فهم كل العبارات و شرحها على أساس أن المصحح يعتبر أن العبارات التي يشرحها المترشح غير مفهومة لديه.

ينصح المترشح للإجابة على هذا النوع من الأسئلة بأن يعتمد على مقدمة و عرض و خاتمة.

المقدمة:

تكون المقدمة وجيزة و يتبع فيها العناصر الأتية:

- تحديد الموضوع: تفادي العموميات.
- الإشكالية: الصعوبة الرئيسية التي نثيرها من النص و لو كان التعبير عنها ضمنيا.
- تحديد موقف واضع النص من الإشكالية.
- عرض عناصر الخطة (حسب الفقرات قد الإمكان).

العرض(شرح النص):

ينصب التحليل على النص برمته و لهذا لا يجب الاقتصار على فقرة منه فقط.

بعد استخلاص كل الأفكار يمكن للمترشح أن يقوم بتقديرها و إعطاء رأيه فيها سلبا أم إيجابا مع الاعتماد بالدرجة الأولى على المعارف التي بحوزته.

يمكن للمترشح أن يتبنى خطة من قسمين، يخصص القسم الأول لشرح النص و القسم الثاني للتعليق عليه.

هام: إذا تعلق الأمر بالتعليق على مادة قانونية (مثل المادة 41 قانون مدني جزائري)، من المستحسن أن يقوم المترشح بتحديد طبيعة النص (نص دستوري، نص تشريعي، نص تنفيذي...) و كذا موقع المادة من النص و قدر الإمكان الإشارة إلى مصدر النص.

الخاتمة:

يجب أن تكون دقيقة و تجيب عن الإشكالية المطروحة في المقدمة و من المفضل أن لا تتضمن تساؤلات لا يجيب عنها المترشح و إنما إظهار لاستدلال واضع النص و الحكم عليه.